

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان



www.nihr.org.bh



39636643



@nihrbh



@nihrbh



nihrbh



nihrbh



المقدمة

مع التطور الحقوقي الذي شهدته مملكة البحرين وتدشين المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى، وإرساء دعائم الدولة الديمقراطية الحديثة أصبحت المملكة من الدول التي تسير نحو التقدم والتطور في مجال حقوق الإنسان، وتسعى نحو تعزيز وتميئة حقوق الإنسان، وقد صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين - حفظه الله ورعاه - الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لتتولى تعزيز وتميئة وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها بكل حرية واستقلالية، حيث اتُخذت مبادئ باريس - المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم (48/134) لعام 1993 - مرجعا قانونيا في إنشاء المؤسسة، وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ المعترف بها دوليا بشأن تشكيل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والصلاحيات المنوطة بها والإجراءات المقررة لها. وتختص المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - في سبيل تحقيق أهدافها وللوصول إلى النتائج المرجوة لحماية وتميئة حقوق الإنسان - بعدد من الاختصاصات منها: تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها، وإحالة ما ترى إحالتها منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها بشكل فَعّال، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة الاتباع ومساعدتهم على اتخاذها، أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية، ودراسة التشريعات التي تدخل ضمن مجالات حقوق الإنسان والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة في هذا الشأن، وأيضا إصدار ونشر تقارير عن تطور جهود مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان والأوضاع الوطنية ذات الصلة.

وتبنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان استراتيجية وخطة عمل للأعوام 2013 - 2016 تقومان على خمسة محاور رئيسة تتمثل في: تطوير انخراط المؤسسة في جهود حماية حقوق الإنسان، وتعزيز جهود المؤسسة في مجال المراجعة والتطوير التشريعي، وإطلاق برنامج وطني موسع للتربية على حقوق الإنسان، وإطلاق برنامج متخصص في مجال تعزيز حقوق المواطنة ودعم قيمها، وتعزيز التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وصدر الأمر الملكي رقم (7) لسنة 2013 والأمر الملكي رقم (14) لسنة 2014 بإعادة تشكيل المؤسسة الوطنية من عدد الأعضاء من الشخصيات المشهود لها بالكفاءة والنزاهة، ويتم اختيارهم من بين الجهات الاستشارية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والشخصيات المهتمة بمسائل حقوق الإنسان، كما تمت مراعاة تمثيل المرأة فيها والأقليات بشكل مناسب، إضافة إلى تشكيل ثلاث لجان دائمة في المؤسسة هي: لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، لجنة الحقوق المدنية والسياسية، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولتعزيز ممارسة وتجربة مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان منحت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الشخصية القانونية والاستقلالية المالية والإدارية التي تكفل لها ممارسة عملها ومهامها بحرية وحيادية واستقلالية تامة.

”ثقافة حقوق الإنسان نمط حياة“

الإيمان بأن مسألة حقوق الإنسان من الثوابت الوطنية، وأن الإقرار بالحقوق والحريات العامة مدنية وسياسية، أم اقتصادية واجتماعية وثقافية، وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية، هو التزام بقيم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لكل بني البشر من دون تمييز.

”معاً لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان“

العمل على تنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان بمملكة البحرين، وذلك بتوفير الحماية والمساندة للمواطنين والمقيمين، وتمكينهم من اكتساب المعرفة المتنوعة لممارسة حقوقهم المشروعة، وتحديد احتياجاتهم وكيفية المطالبة بها، والدفاع عنها، عن طريق نشر ثقافة حقوق الإنسان بكل الوسائل المتاحة.

الأهداف

تسعى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال قانون إنشائها إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- نشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عن هذه الحقوق بكل الوسائل المتاحة.
- 2- توعية الأفراد بالحقوق الأساسية المكفولة لهم بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.
- 3- تقوية وتمكين الأفراد من خلال البرامج التدريبية المتنوعة لزيادة المعرفة والوعي بالحقوق الأساسية، وكيفية ممارستها على نحو يضمن تمتع جميع الأفراد بها.
- 4- توسيع شبكة الاتصال بالمنظمات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- 5- تلقي الشكاوى ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.
- 6- تقديم وتوفير المعلومات اللازمة، وخدمات المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- 7- كتابة وإصدار التقارير السنوية والتقارير المتخصصة، والمحددة لموضوعات معينة.

الخدمات التي تقدمها المؤسسة

تقدم المؤسسة العديد من الخدمات ذات الصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، سواء للأفراد أو لمؤسسات الدولة الرسمية، وكذلك لمؤسسات المجتمع المدني، وذلك على النحو التالي:

أولاً: نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها

أ) الحلقات الدراسية وورش العمل والندوات والمؤتمرات

تعمل المؤسسة في سبيل التوعية بجميع أنواع الحقوق والحريات العامة للفرد على عقد الحلقات الدراسية وورش العمل والندوات والمؤتمرات بحيث تغطي هذه الفعاليات موضوعات حقوق الإنسان كافة، وعلى وجه الخصوص الفئات الأولى بالرعاية (حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حقوق المسنين)، كما تتناول هذه الفعاليات التعريف بآليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، ومناقشة موضوعات ومفاهيم مهمة ذات صلة كالديمقراطية، وسيادة القانون، والتمييز، والتعذيب.

وتعد هذه الفعاليات الثقافية المتخصصة في حقوق الإنسان فرصة لجميع طوائف المجتمع المختلفة لتبادل وجهات النظر بهدف إيجاد أفضل السبل لممارسة الحقوق الأساسية وضمان حمايتها من أي انتهاك مباشر أو غير مباشر.

ب) التدريب والتثقيف

تعمل المؤسسة على نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الفئات المختلفة وفق المعايير الوطنية والدولية من خلال برامج التدريب والدورات التدريبية المتخصصة لتحويل المعرفة بحقوق الإنسان إلى مهارات عملية، ومن أهم الفئات المستهدفة لهذه البرامج:

- القضاة، أعضاء النيابة العامة.
- أعضاء السلطة التشريعية (مجلسي النواب والشورى).
- الموظفون العموميون المعنيون بصياغة التشريعات، أو بوضع وتنفيذ السياسات.
- الموظفون العموميون المسؤولون عن صياغة وتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.
- المسؤولون عن إنفاذ القوانين بمن في ذلك منتسبو قوة دفاع البحرين وقوات الأمن العام والحرس الوطني.
- المسؤولون في المؤسسات العقابية.
- العاملون في مجال الصحافة والإعلام المرئي والمسموع.
- مؤسسات المجتمع المدني بتخصصاتها كافة، التي تدخل في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الجامعات والمدارس.
- الشركات الخاصة ومكاتب الاستخدام.

ثانياً: تقديم المشورة

تقدم المؤسسة توصيات واقتراحات وتقارير على أساس استشاري إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية كافة، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب تلك الجهات بشأن أي مسألة تتعلق بتعزيز أو حماية أو تنمية حقوق الإنسان، استناداً إلى المادة الثالثة - الفقرات أ، ج، د، هـ، والمادة الرابعة من قانون إنشائها.

1- المشورة في المسائل التشريعية:

تتمثل في دراسة التشريعات المعمول بها في المملكة، والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة في هذا الشأن، خاصة فيما يتعلق باتساق هذه التشريعات مع التزامات المملكة الدولية، كما يمكن للمؤسسة التوصية بإصدار تشريعات جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان، والتعاون مع السلطة التشريعية بمجلسيها النواب والشورى واللجان المنبثقة منهما في المسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان.

2- المشورة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية:

ويتمثل ذلك في دور المؤسسة في تبصير السلطة التنفيذية بقبول الاتفاقيات الدولية، وإعلامها بطبيعة الالتزامات المترتبة على الانضمام أو التصديق على اتفاقية دولية معينة، وتشمل مشورة المؤسسة مدى توافق القوانين الوطنية بالفعل مع المعايير الواردة في الاتفاقية، أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى القيام بمبادرات تشريعية إضافية. وكذلك تعمل المؤسسة على تقديم توصياتها واقتراحاتها بشأن مدى مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية.

3- المشورة المتعلقة بالشأن السياسي:

تعمل المؤسسة - من خلال رقابتها على الاستفتاء والانتخابات - على تقديم رأيها الاستشاري لأفضل ممارسة ديمقراطية في الشأن السياسي، كما أن لها دورًا كبيرًا من خلال ممارسة المواطنين حقوقهم السياسية وكيفية ممارستها كإنشاء الجمعيات السياسية وممارسة هذه الجمعيات اختصاصاتها وفق قانون إنشائها وعلاقتها في ذلك مع السلطة التنفيذية، كما أن للمؤسسة دورها المهم في نشر الثقافة السياسية ومبادئ المواطنة وعلاقتها بحقوق الإنسان وفق أحكام ومبادئ ميثاق العمل الوطني، ودستور مملكة البحرين، وذلك استنادًا إلى المفاهيم الدولية المتعارف عليها والواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

4- المشورة المتعلقة بالمسائل الإدارية:

ويتمثل ذلك من خلال رصد المؤسسة أي سلوك أو نمط بيروقراطي يخل بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان، أو يؤثر في هذه الحقوق بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تعمل المؤسسة على بيان الأسباب التي أدت إلى هذا السلوك واقتراح الحلول المناسبة لوقفه أو الحد من تفاقمه.

5- المشورة المتعلقة بالإجراءات القضائية:

يتمثل ذلك في رصد المؤسسة للإجراءات القضائية للتأكد من ضمان اتباع المعايير الدولية أثناء التحقيق والمحاكمة، وذلك برصد الدفع والطلبات الجوهرية أثناء التحقيق كالتعرض للإكراه المادي أو المعنوي، أو الإخلال بضمانات المتهم ومدى تجاوب النيابة العامة بشأنها، أو تأخير المحاكمات من دون مبرر ومدى توافر الضمانات الدستورية والقانونية أثناء المحاكمة وفق المعايير، أو غير ذلك من إجراءات تخالف أحكام قانون الإجراءات الجنائية، والتصدي لهذه الإجراءات من خلال التوصية التي تقدمها إلى الجهة المختصة بالسلطة القضائية.

ثالثاً: إعداد التقارير الدولية أو المساهمة فيها

تقوم المؤسسة بإعداد التقارير الموازية لبعض الاتفاقيات الدولية التي توجب على الدول الأطراف فيها تقديم تقارير منتظمة إلى اللجان المنشأة بموجب هذه الاتفاقيات للإشراف على تنفيذها، وأهم هذه المعاهدات التي تتطلب التقارير:

- 1- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
 - 2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
 - 3- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - 4- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
 - 5- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
 - 6- اتفاقية حقوق الطفل.
 - 7- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم.
 - 8- الاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - 9- الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري.
- كما تسهم المؤسسة وبالتعاون مع الجهات الرسمية في إعداد التقارير الوطنية تطبيقاً للاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

رابعاً : تلقي الشكاوى ورصد انتهاكات حقوق الإنسان

تستقبل المؤسسة الشكاوى والبلاغات وطلبات المساعدة من الأفراد والجهات كافة فيما يتعلق بالانتهاكات الواقعة على الحقوق والحريات العامة، ودراستها وإحالة ما ترى إحالته منها إلى جهات الاختصاص، مع متابعتها بشكل فعال، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة الاتباع ومساعدتهم على اتخاذها، أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية.

كما تقوم المؤسسة برصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان، وجمع البيانات عنها وتحليلها والإبلاغ عنها، بهدف وقفها والتوصية باتخاذ إجراء تصحيحي بشأنها. ويكون تعاطي المؤسسة مع الشكاوى التي تتلقاها وانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم برصدها وفق آلية واضحة ومحددة يتم نشرها وتبصير الجمهور بها.

خامساً: الزيارات الميدانية

في إطار عملها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة تقوم المؤسسة بإجراء زيارات ميدانية - منتظمة - لأماكن الاحتجاز والمؤسسات العقابية ودور الإيواء والإصلاح وجميع الأماكن ذات الصلة، بالتنسيق مع الوزارات المختصة، بهدف الوقوف على صحة الشكاوى التي ترد إليها، واقتراح الحلول الملائمة، وتقديم التوصيات من أجل تحسين الخدمات المقدمة في هذه الأماكن بما يخدم حقوق الإنسان، ومتابعة ورصد الاعتصامات والإضرابات والاحتجاجات.

سادساً: المشاركة في إعداد الخطط الوطنية

في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993، أوصى المؤتمر العالمي بأن تنظر كل دولة في مدى استصواب صوغ خطة عمل وطنية تبين الخطوات التي تستطيع الدولة اتباعها لتنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويجب على كل دولة عند وضعها خطة العمل الخاصة بها، أن تحدد الأولويات في ميدان حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تحديدها للأدوات الملائمة التي سيجري استخدامها لتنفيذ الخطة.

ولا يمكن صياغة خطة عمل وطنية لتحسين حقوق الإنسان في المملكة من دون تضافر الجهود بين السلطة التنفيذية والمؤسسة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي فإن دور المؤسسة ينصب في المساعدة مع الجهات ذات العلاقة على وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان في المملكة وآلية تنفيذ هذه الخطط وفق استراتيجية واضحة وأهداف ومدد زمنية محددة.

مختصر
السير الذاتية لرئيس وأعضاء مجلس المفوضين
والأمين العام
للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان



تشكّل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من عدد لا يزيد على خمسة عشر عضواً
بمن فيهم رئيس المؤسسة ونائبه، من الشخصيات المشهود لها بالكفاءة والنزاهة،
ويتم اختيارهم من بين الجهات الاستشارية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني
والنقابات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والشخصيات المهمة بمسائل
حقوق الإنسان، كما تمت مراعاة تمثيل المرأة فيها والأقليات بشكل مناسب.

أمر ملكي رقم (7) لسنة 2013

بإعادة تشكيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

نحن حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012، وعلى الأمر الملكي رقم (16) لسنة 2010 بتعيين أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

أمرنا بالآتي: المادة الأولى

يُعاد تشكيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من كل من:

- 1- أحمد عبدالرحمن محمود الساعاتي.
 - 2- جميلة علي سلمان نصيف.
 - 3- ماريا انطوان إلياس خوري.
 - 4- الدكتورة مي سليمان محمد العتيبي.
 - 5- عبد الجبار أحمد قريب الله الطيب.
 - 6- الدكتور عبدالعزيز حسن علي أبل.
 - 7- الدكتور عبد الله أحمد عيسى الدرازي.
 - 8- الدكتورة فوزية سعيد عبد الله الصالح.
 - 9- فريد غازي جاسم رفيع.
- وتكون مدة عضويتهم أربع سنوات قابلة للتجديد.

المادة الثانية

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع: بتاريخ: 19 ربيع الأول 1434 هـ

الموافق: 31 يناير 2013 م

أمر ملكي رقم (14) لسنة 2014

بتعيين عضو جديد في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

نحن حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012، وعلى الأمر الملكي رقم (7) لسنة 2013 بإعادة تشكيل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان،

أمرنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعين الدكتور بدر محمد عادل محمد عضواً بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتكون مدة عضويته إلى نهاية مدة التشكيل الحالي.

المادة الثانية

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة**

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: 17 ربيع الآخر 1435 هـ

الموافق: 17 فبراير 2014 م



سعادة الدكتور عبد العزيز حسن علي أبل

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

البريد الإلكتروني: aha@nihr.org.bh

المؤهلات العلمية :

- دكتوراه في العلاقات الدولية جامعة ميزوري - الولايات المتحدة الأمريكية 1990.
- ماجستير في العلوم السياسية جامعة ميزوري - الولايات المتحدة الأمريكية 1985.
- ماجستير إدارة أعمال في التجارة الدولية جامعة القديس توماس - الولايات المتحدة الأمريكية 1983.
- بكالوريوس تخطيط اقتصادي جامعة حلب - الجمهورية العربية السورية 1979.

المناصب الحالية :

- رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - يناير 2013.
- عضو مجلس الشورى - الفصل التشريعي الثالث - منذ 14 ديسمبر 2010.

المناصب الأخرى :

- عضو في اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (2011 - 2012).
- نائب سابق بمجلس النواب - الفصل التشريعي الثاني (2006 - 2010).
- الأمين العام لمركز التحكيم التجاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (2003 - 2004).



سعادة السيد عبدالله أحمد عيسى الدرازي

نائب الرئيس

البريد الإلكتروني: aad@nihr.org.bh

المؤهلات العلمية :

- ماجستير لغة إنجليزية جامعة وُريك - المملكة المتحدة - 1988.
- بكالوريوس لغة إنجليزية وأدائها - جامعة البصرة - 1979.

المناصب الحالية :

- نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة.
- عضو مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين.
- محاضر - الجامعة الأهلية - مملكة البحرين.
- عضو الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان.

المناصب الأخرى :

- عضو مجلس الأمناء للمنظمة العربية لحقوق الإنسان،
- عضو سابق في اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (2011 - 2012).
- صحفي سابق بجريدة Gulf Mirror - مملكة البحرين.
- الأمين العام السابق للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان.



سعادة السيدة جميلة علي سلمان نصيف

عضو

البريد الإلكتروني: jan@nihr.org.bh

المؤهلات العلمية :

- ليسانس حقوق - جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية - 1993.

المناصب الحالية :

- عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - رئيس لجنة الحقوق المدنية والسياسية، منذ 2014.
- عضو مجلس الشورى - الفصل التشريعي الثالث، منذ 14 ديسمبر 2010.
- عضو الهيئة العليا للإعلام والاتصال.
- نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان - مجلس الشورى.
- عضو مجلس أمناء معهد البحرين للتنمية السياسية، منذ نوفمبر 2009.
- محامية مشغولة في مهنة المحاماة والاستشارات القانونية منذ عام 1996، ومجازة للترافع أمام محكمة التمييز والمحكمة الدستورية، وتمارس عملها من خلال مكتبها الخاص.

المناصب الأخرى :

- رئيس جمعية المحامين البحرينية (2007 - 2011).
- عضو اللجنة التنسيقية لتنفيذ مبادرات مشروع تطوير القضاء (2009).
- عضو اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (2011 - 2012).
- عضو مجلس أمناء معهد الدراسات القضائية والقانونية بوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف (2010 - 2012).



سعادة الدكتورة فوزية سعيد عبدالله الصالح

عضو

البريد الإلكتروني: fss@nihr.org.bh

المؤهلات العلمية :

- دكتوراه الكيمياء العضوية، جامعة لندن - بريطانيا، 1984.
- ماجستير الكيمياء العضوية، جامعة مانشستر - بريطانيا، 1978.
- بكالوريوس في الكيمياء، كلية بيروت الجامعية، الجمهورية اللبنانية - 1973.

المناصب الحالية :

- عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 2013.
- عضو المجلس الأعلى للمرأة - 2010.

المناصب الأخرى :

- عضو سابق بمجلس الشورى (الفصل التشريعي الأول: 2002 - 2006، والفصل التشريعي الثاني: 2006 - 2010).
- عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي (2003 - 2004) - (IPU).
- عضو ومؤسس بالجمعية البحرينية لتنمية الطفولة، ورئيس اللجنة العلمية والصحية، ومؤسس مركز الطفل لتقنية المعلومات التابع للجمعية.



سعادة الدكتورة مي سليمان محمد العتيبي

عضو

البريد الإلكتروني: mso@nihr.org.bh

المؤهلات العلمية :

- دكتوراه في استراتيجية التواصل - مملكة هولندا - يونيو 2008.
- ماجستير في استراتيجية التواصل - مملكة هولندا - 2006.
- ماجستير في الإعلام التلفزيوني، الجامعة الأمريكية - القاهرة، جمهورية مصر العربية - 1992.
- بكالوريوس في التربية، الجامعة الأمريكية - بيروت، الجمهورية اللبنانية - 1972.

المناصب الحالية :

- عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - يناير 2013 - رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 2014.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة بيان البحرين - 2010.
- عضو مجلس الأمناء - معهد البحرين للتنمية السياسية - 2009.
- المدير التنفيذي - مياسم لاستراتيجية التواصل.
- رئيس مجلس إدارة جمعية الجامعة الأمريكية في بيروت - البحرين - 2008.

المناصب الأخرى :

- الرئيس التنفيذي لمشروع (وحدة وحدة) للمصالحة الوطنية - 2011.
- عضو منتدى الفكر العربي - المملكة الأردنية - 2008.



سعادة السيد أحمد عبدالرحمن محمود الساعاتي

عضو

البريد الإلكتروني: aas@nihr.org.bh

المناصب الحالية :

- عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - يناير 2013.
- عضو مجلس النواب منذ 2011.
- ممثل السلطة التشريعية في حوار التوافق الوطني - منذ فبراير 2013.

المناصب الأخرى :

- عضو سابق في اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (2011 - 2012).
- أحد مؤسسي ومديري صحيفة الأيام وعضو مجلس الإدارة.
- عضو جمعية الصحفيين البحرينية والاتحادات العربية والدولية للناشرين والموزعين وجمعية الإعلان الدولية.
- إعلامي منذ أكثر من ثلاثين عاما في مؤسسات إعلامية عالمية وخليجية ومحلية.



سعادة السيد فريد غازي جاسم رفيع

عضو

البريد الإلكتروني: fgr@nihr.org.bh

المؤهلات العلمية :

- الليسانس في الحقوق - جامعة القاهرة (1990).

المنصب الحالي :

- عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - يناير 2013.
- محام مشغل في مهنة المحاماة والاستشارات القانونية والتحكيم، مجاز للترافع أمام محكمة التمييز والمحكمة الدستورية، وعضو مستقل معتمد في غرفة تسوية المنازعات، ويمارس عمله من خلال مكتبه الخاص.
- عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ 3 يونيو 2007.

المناصب الأخرى :

- عضو سابق في اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (2011 - 2012).
- نائب سابق في مجلس النواب، منتخب عن الفصل التشريعي (2002 - 2006).
- عضو مجلس إدارة جمعية المحامين البحرينية لثلاث دورات انتخابية: 1996 - 1998، و1999 - 2001 و2001 - 2003، وشغل منصب نائب رئيس الجمعية.
- عضو اتحاد نقابات المحامين الدولي (IBA) - لندن - المملكة المتحدة.
- عضو معهد التحكيم الدولي (CIArb) - لندن - المملكة المتحدة.



سعادة الأنسة ماريا أنطوان خوري

عضو

البريد الإلكتروني: mak@nihr.org.bh

المؤهلات العلمية :

- ماجستير إدارة الأعمال - جامعة انديانا - الولايات المتحدة الأمريكية - 1987.
- بكالوريوس علم نفس واجتماع - جامعة نورث وسترن - الولايات المتحدة الأمريكية - 1982.

المناصب الحالية :

- عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - عضو مفوضية السجناء - منذ يناير 2013.
- عضو مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين.
- مدير الإعلام والعلاقات العامة في شركة أوربت القابضة، البحرين - منذ يناير 2011.

المناصب الأخرى :

- مدير المبيعات والتسويق والإعلام في أوربت، البحرين، يونيو 2007.
- مدير الاستثمار في هيئة إذاعة وتلفزيون البحرين ، يناير 2006 - يونيو 2007.
- مدير التسويق والترويج في إذاعة وتلفزيون البحرين، 1990 - ديسمبر 2005.



سعادة الدكتور بدر محمد عادل محمد

عضو

البريد الإلكتروني: bma@nihr.org.bh

المؤهلات العلمية :

- دكتوراه في الحقوق (القانون العام) - تخصص القانون الإداري، جامعة القاهرة - 2008.
- ماجستير في القانون العام والعلوم الإدارية- جامعة القاهرة- 2002.
- ليسانس في الحقوق - جامعة القاهرة - 2000.

المناصب الحالية :

- عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - منذ فبراير 2014.
- أستاذ القانون العام المساعد - كلية الحقوق، جامعة البحرين - منذ فبراير 2009.
- منسق برنامج التدريب العملي و التعلم الإلكتروني بكلية الحقوق،

المناصب الأخرى :

- عضو لجنة تنفيذ استراتيجية جامعة البحرين للأعوام 2009 - 2014 والمتعلقة بتعزيز التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس - (2010).
- عضو لجنة إعادة دراسة بنود اللوائح المسلكية وتطويرها - جامعة البحرين (2011).
- عضو لجنة كلية الحقوق للمخالفات المسلكية - جامعة البحرين (2010).
- عضو لجنة ضمان جودة التعليم في كلية الحقوق، جامعة البحرين (2010).
- عضو بمكتب المستشار القانوني بجامعة البحرين (2010).
- محامي مشتغل أمام المحاكم البحرينية (2001 - 2004).

سعادة المستشار الدكتور أحمد عبد الله فرحان

الأمين العام

البريد الإلكتروني: aaf@nihr.org.bh



المؤهلات العلمية :

- دكتوراه فلسفة في القانون الدولي العام، جامعة جلاسكو، اسكتلندا، يوليو 1999.
- ماجستير في القانون (دبلوم الدراسات العليا في القانون الجنائي، دبلوم الدراسات العليا في القانون العام)، جامعة عين شمس، القاهرة، يونيو 1991.
- ليسانس حقوق، جامعة الإمارات العربية المتحدة، يناير 1984.

المناصب الحالية :

- الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، منذ 2011.
- عضو مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، منذ نوفمبر 2011.
- عضو الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، منذ 1999.
- عضو جمعية الهلال الأحمر البحرينية، منذ مايو 2012.
- محكم معتمد بمركز التحكيم التجاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ 2003.
- محاضر معتمد بمعهد البحرين للتنمية السياسية (القانون الدولي لحقوق الإنسان، القانون الدستوري، القانون البرلماني) منذ 2006.
- محاضر معتمد بمعهد الإدارة العامة (القانون الإداري، القانون الدستوري، حقوق الإنسان) منذ 2008.